التقرير الأول

جمهورية مصر العربية
مجلس النواب

الفصل التشريعي الأول
دور الانعقاد العادي الخامس

تقرير لجنة الإدارة المحلية
بشأن
ظاهرة إنتشار الحيوانات الضالة
بمعظم محافظات الجمهورية

دولة الأستاذ الدكتور/علي عبد العال

رئيس مجلس النواب الموقر..

تحية طيبة، وبعد، فأتشرف بأن أقدم لسيادتكم مع هذا، تقرير لجنة الإدارة المحلية، بشأن ظاهرة إنتشار الحيوانات الضالة بمعظم محافظات الجمهورية، رجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقر.

وقد اختارني مكتب اللجنة مقرراً أصلياً، والسيد النائب عبد الحميد كمال، مقرراً احتياطياً، لها فيه أمام المجلس.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

رئيس اللجنة

مهندس/ أحمد السجيني

تحريراً في / / 2019

تقرير
لجنة الإدارة المحلية
بشأن
ظاهرة إنتشار الحيوانات الضالة
بمعظم محافظات الجمهورية

إعمالاً لإحالة سيادتكم للعديد من طلبات الإحاطة إلى لجنة الإدارة المحلية خلال دوري الإنعقاد العادي الثالث والرابع من الفصل التشريعي الأول، بشأن ظاهرة إنتشار الحيوانات والكلاب الضالة بمعظم محافظات الجمهورية.

وفي إطار حرص اللجنة(*) منذ دور الإنعقاد العادي الثالث لدراسة، وتحليل، ومناقشة هذه الظاهرة التي تشغل الرأي العام، بكافة أبعادها الصحية والأمنية والمالية والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية والشرعية، وذلك من خلال منهج علمي استراتيجيى مستدام مستهدفاً تحديد رؤية موضوعية، وواقعية للوصول إلى الحل الجذري المستدام بما لا يخل بالتوازن البيئي والمحافظة على حياة المواطنين، ويتوافق مع رأي فقهاء الدين وأحكام الدستور والمعايير الدولية المعتمدة من منظمات الصحة العالمية، الزراعة، الغذاء والصحة الحيوانية.

لذا إنتهت اللجنة إلى ضرورة عقد جلسة إستطلاع ومواجهة إعمالاً لنص المادة 246 من اللائحة الداخلية للمجلس الصادرة بالقانون رقم 1 لسنة 2016 وقد تم الموافقة على عقد هذه الجلسة كما عقدت اللجنة لهذا الغرض خلال هذه الفترة عدد "ثلاثة عشر " إجتماعاً بعدد ساعات عمل "ثلاثون ساعة" متضمنة(*) عقد جلسة إستطلاع ومواجهة بتاريخ 4 من مارس سنة 2019، وذلك للإستماع ومناقشة جميع الاطروحات المقدمة من السادة التنفيذين، والخبراء، ومنظمات المجتمع المدنى العاملة فى هذا المجال بشأن تفاقم أزمة إنتشار الحيوانات الضالة "الكلاب"، والقطط، المستأنسة على مستوى الجمهورية.

- ناقش المجلس بالجلسة العامة على مدار الأربع أدوار الإنعقاد ذات الظاهرة وآثارها السلبية والاقتصادية على المجتمع المصري.
- تم عقد العديد من اللقاءات مع بعض ممثلو كافة الجهات المعنية بهذه الظاهرة.

وقد حضر بعض هذه الاجتماعات ممثلاً عن الحكومة السادة:-

الدكتور / عز الدين أبو ستيت	وزير الزراعة وإستصلاح الأراضي.
الدكتورة / ياسمين فؤاد	وزير البيئة.
اللواء / خالد عبد العال	محافظ القاهرة.
اللواء / علاء عبد الحليم مرزوق	محافظ القليوبية.
اللواء / عصام سعد	محافظ الفيوم.
اللواء / مجدي حجازي	محافظ أسوان السابق
الدكتور / أيمن محمد عبد المنعم	محافظ سوهاج السابق.
اللواء/ أحمد حامد	محافظ السويس السابق.
الدكتورة / منى محرز	نائب وزير الزراعة واستصلاح الأراضي.
الدكتور / علاء السيد عيد	مستشار أ.د وزيرة الصحة والسكان للشئون الصحية الوقائية.
اللواء / حمدي الجزار	مستشار وزير التنمية المحلية.
مستشار / هيثم محمد إبراهيم	مستشار الشئون القانونية وزارة التنمية المحلية.

الأستاذ / محمد محمد السيد	مساعد وزير التنمية المحلية.
اللواء / حسين الجندي	سكرتير عام محافظة الشرقية
اللواء / علاء بدران	سكرتير عام محافظة الجيزة.
اللواء / عبد الرحمن عبد الحميد الشهاوي	سكرتير عام محافظة البحيرة.
اللواء / طارق عبد العظيم	سكرتير عام محافظة السويس.
الدكتور / عواد أحمد على	سكرتير عام محافظة القليوبية.
الدكتور / ايمن مختار	سكرتير عام محافظة المنوفية.
الدكتورة / ناهد يوسف	رئيس جهاز المخلفات.
الدكتور / خالد فاروق العامري	نقيب عام الأطباء البيطرين وعميد كلية طب بيطري جامعة القاهرة
الدكتور / حسن الجعويني	رئيس الإدارة المركزية للمجازر والصحة العامة.
الدكتور/ احمد عبد الكريم محمود	رئيس الإدارة المركزية للحجز البيطري والفحوص.
الأستاذ / عبد الحكيم محمود	رئيس إدارة الهيئة العامة للخدمات البيطرية.
الدكتور / حسن بسيوني	رئيس الإدارة المركزية والصحة العامة.
الأستاذة / عزة مصطفى	رئيس الإدارة المركزية للتنمية الحضرية وزارة التنمية المحلية.
العميد / إيهاب خاطر يونس	رئيس الإدارة المركزية للموازنة المحلية.
الدكتور / أحمد فاروق	رئيس الإدارة المركزية للدعم الفني بجهاز المخلفات - وزارة البيئة.

الأستاذ / شهاب الدين عبد الحميد	رئيس مجلس إدارة جمعية الرفق بالحيوان.
الأستاذة/ مريم محمد على	رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للدفاع عن حقوق الحيوان.
الدكتور / أيمن أحمد الجمل	مدير عام شئون مجلس النواب وزارة التنمية المحلية.
الأستاذة / رويدا عزاز عبد القادر	مدير عام بقطاع موازنة الإدارة المحلية بوزارة المالية.
الدكتورة / عزيزة عثمان يوسف	مدير عام مديرية طب بيطري محافظة السويس.
الدكتور / ميلاد سيدهم	مدير عام طبي بيطري محافظة القاهرة.
الدكتور / أيمن محروس خليفة	مدير عام الإدارة العامة للصحة العامة والأمراض المشتركة.
الأستاذ / محمود فرج عبد الواحد	مدير عام التخطيط وزارة التنمية المحلية.
الأستاذة / سمر محب الدين محفوظ	مدير عام وزارة المالية.
الأستاذ / محمود خليل عبد الرحمن	مدير عام بوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الاداري.
الأستاذ / عماد نعيم بدوي	مدير عام التنمية هيئة المجتمعات العمرانية.
الدكتور / السيد عبيد	مدير مديرية الطب البيطري بالقاهرة.
الدكتور / أشرف إسماعيل توفيق	مدير مديرية طب بيطري الجيزة.
الدكتورة / أمل عبد الفتاح العسيلي	مدير مديرية الطب البيطري بالقليوبية.
الدكتور / سامي عبد الغني	مديرية الطب البيطري بمحافظة الإسكندرية.
الدكتور / أشرف توفيق	مدير مديرية الطب البيطري بمحافظة الشرقية.
الأستاذ / حمدي عبده حسين	مدير المديرية المالية بالقاهرة وزارة المالية.

الأستاذة / دعاء رمضان أبو العلا	أخصائي زراعي أول وزارة الزراعة واستطلاح الأراضي.
الأستاذة / حبيبة طلعت مازن	أخصائي إقتصاد وتجارة وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الاداري.
الدكتور / ممدوح إمام عبد الحليم	أخصائي تخطيط بوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الاداري.
الدكتور / أحمد ممدوح	أمين الفتوى بدار الإفتاء المصرية.
الأستاذ / محمد صلاح عبد المنعم	وزارة البيئة.
اللواء / إبراهيم أحمد عوض	المتحدث الرسمي لمحافظة القاهرة مدير عام المتابعة.
الدكتور / الحسيني محمد عوض	عضو وحدة الرفق بالحيوان بالهيئة العامة للخدمات البيطرية.
الدكتور / أحمد عبد الكريم بديع	الإدارة المركزية للحجر البيطري.
الأستاذ / محمد محمود حمدي	مكتب وزير شئون مجلس النواب.
الدكتور / ماهر السيد	مسئول الأمراض المشتركة – وزارة الصحة والسكان.
اللواء / محمد الشبراوي متولي	رئيس قطاع التمويل والشئون المالية وزارة التنمية المحلية.
الأستاذة / أمل زكريا عامر	المشرف على قطاع التخطيط الإقليمي بوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

السادة ممثلو منظمات وجمعيات الرفق بالحيوان:

الأستاذ / عبد الرحمن يوسف	رئيس جمعية انقاذ الحيوان.
الأستاذة / منى محمود خليل	نائب رئيس الاتحاد المصري لجمعيات الرفق بالحيوان.
الأستاذة / شيماء أحمد أبو النجا	عضو جمعية رفق بالحيوان.
الأستاذة / رندا صلاح حافظ السجيني	عضو جمعية رفق بالحيوان.
الدكتورة / شيرين علي زكي	النقابة العامة للأطباء البيطرين.
الدكتور / راضي إبراهيم حسان	أستاذ كلية الطب البيطري القاهرة.
الدكتور/ لؤي السيد أحمد	مدير برنامج الأمان الخيري.
الأستاذ الدكتور / هشام الزري	أستاذ دكتور جامعة القاهرة.
الدكتور / أمير خليل	four paws international.
الأستاذة / لبنى رشاد حلمي	اتحاد جمعيات الرفق بالحيوان.
الدكتور / عماد ناعوم	جمعية مستشفى بروك الخيري.
الأستاذة / دينا عز الدين ذو الفقار	ناشطة حقوق الحيوان.
الأستاذ/ أحمد الشوربجي	رئيس جمعية hope.

- الأستاذة / مونيكا بيتر — حقوق الحيوان - جمعية انيمال كير الغردقة.
- الأستاذة / حنان دعبس — رئيس مؤسسة حماية الحيوان.
- الدكتور / محمد علي توفيق — جمعية الحماية الدولية جمعية حماية البيئة والحيوانات.
- الأستاذ / مينا نسيم نجيب — مدرب كلاب.
- الأستاذ / تامر محمد رضا حمدين — وكيل مجلس أمناء مدينة الشيخ زايد.
- الأستاذة / هويدا حسن — مدير الجمعية الخيرية لرعاية الدواب في مصر.
- الأستاذة/ نيهال النجار — جمعية الكلب البلدي.

فضلاً عن حضور ما يزيد عن (120) مسئولاً:

ممثلاً عن وزارات التنمية المحلية، المالية، الزراعة وإستصلاح الأراضي، الصحة والسكان، التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، البيئة، التربية والتعليم والتعليم الفني، الأسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، دار الأفتاء المصرية، منظمات المجتمع المدني، الجمعيات، وبعض الخبراء والإعلاميين، وبعض المهتمين بهذه الظاهرة، **وقد إنتهت هذه الجلسة التوجيه بتشكيل لجنة حكومية خلال 20 يوماً بموجب قرار من رئيس مجلس الوزراء أو الوزير المختص، برئاسة السيدة الدكتورة نائب وزير الزراعة وإستصلاح الأراضى، وعضوية الوزارات المعنية والأستعانة بكافة المختصين وممثلو جمعيات، ومنظمات المجتمع المدنى والمهتمين بهذا الشأن، وذلك لدراسة كافة الرؤى والأفكار التى تم طرحها، للوصول إلى رؤية تنفيذية موحدة وإعداد تقرير خلال 45 يوماً يوضح أسباب تفاقم هذه الظاهرة وكيفية التصدى لها بالحلول المناسبة التى تحافظ على التوازن البيئى.**

وإستناداً لنص المادة (48) من القانون رقم 1 لسنة 2016 بإصدار اللائحة الداخلية لمجلس النواب والتي تنص على أن " تتابع كل لجنة من اللجان النوعية في حدود أختصاصها ما تتضمنه بيانات الوزراء في المجلس أو أمامها أو في الصحف ووسائل الإعلام من وعود وبرامج، وكذلك التوصيات التي صدرت عنها أو صدرت عن المجلس".

لذا قامت اللجنة بعقد عدة إجتماعات لمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة والرؤية التوافقية التي إنتهت إليها بالتنسيق مع الحكومة ومنظمات وجمعيات الرفق بالحيوان، وفى ضوء المناقشات وما أدلى به السادة ممثلو الحكومة والسادة النواب ومنظمات وجمعيات الرفق بالحيوان، فإن اللجنة تورد تقريرها على النحو التالى:

أولاً: مضمون جلسة الإستطلاع والمواجهة وجلسات المتابعة والتقييم.

ثانياً: حقائق ثابتة.

ثالثاً: توصيات اللجنة.

أولاً:

مضمون جلسة الإستطلاع والمواجهة

وجلسات المتابعة والتقييم

طرح أراء بعض السادة التنفيذين والخبراء والمختصين والشخصيات العامة المهتمين بشأن تفاقم ظاهرة انتشار الحيوانات الضالة (الكلاب، القطط) المستأنسة على مستوى الجمهورية بجلسة الإستطلاع والمواجهة

أوضح السيد الأستاذ الدكتور وزير الزراعة واستصلاح الأراضي:

إن الوزارة على إستعداد للتعاون والتنسيق التام مع كافة الجهات لإعداد منظومة متكاملة شاملة لمواجهة أزمة الكلاب الضالة ولحين إعدادها، فالوزارة تعمل وفق الإمكانيات المتاحة وذلك لحماية المواطن من هذه الآفة على أرض الواقع.

وفي هذا الصدد أشار إلى تعداد الكلاب الضالة حيث يوجد ما يقرب من 15 مليون كلب ضال بخلاف تعداد الكلاب المملوكة.

والجدير بالإشارة أن الإطار الحاكم لخطة عمل الحكومة والهيئة العامة للخدمات البيطرية التابعة للوزارة بشأن الظاهرة هو القانون والشرع، وأشار إلى أن القانون رقم 53 لسنة 1966، بشأن إصدار قانون الزراعة، ضمن الأجندة التشريعية خلال الفترة المقبلة لتعديله، بهدف مواجهة الظاهرة الجديدة على المجتمع.

كما أكد على أن دور الوزارة لا يقتصر فقط على مواجهة الكلاب الضالة، مشيرا إلى **"وجود أعباء ومسئوليات أخرى تعمل عليها الوزارة، خطط المحافظة على الثروة الحيوانية والداجنة وغيرها من القضايا والأزمات التى تختص بها الوزارة."**

كما أوضحت السيدة الدكتورة وزيرة البيئة:

إن الدول الأوروبية واجهت أزمة الكلاب الضالة بضوابط حاسمة نجحت في تحقيق أهدافها، من خلال ثلاث محاور رئيسية هي: تعديل تشريعي، وتوفير الإمكانيات المادية، والتنسيق بين الدور الحكومي والمجتمعي للجمعيات المهتمة بحقوق الحيوان، والرؤية المصرية لابد أن تكون في هذا الإطار بشأن النواحي الثلاث من تعديلات تشريعية وتوفير للإمكانيات وأيضا التنسيق بين الأدوار الحكومية والمجتمعية، مشيرة إلى ضرورة الاضطلاع على تجارب الخارج والاستفادة منها بإيجابية.

وأكدت على أن هذه الإشكالية لها علاقة مباشرة بالتوازن البيئي على سبيل المثال، كما حدث في محافظة جنوب سيناء حيث إنها تعرضت لخلل في التوازن البيئي بسبب هجوم الكلاب على بعض الكائنات الاخرى، بالإضافة لإنتقال الأمراض إلى الحيوانات الأخرى التي تباشر دورها الهام في الحياة، مشيرة إلى أن وزارة البيئة على استعداد للمشاركة والحوار وتقديم الدراسات اللازمة للعمل على منظومة شاملة لمواجهة الأزمة.

أوضح السيد ممثل أمين الفتوى بدار الإفتاء المصرية:

أن نظرة الإسلام للحيوان نظرة الرفق والرحمة، في ضوء الضوابط والقواعد الشرعية التي تقضي بأن المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة، ومصلحة الإنسان مقدمة على مصلحة الحيوان.

كما أشار إلى أن الأحاديث النبوية تحث على الرفق بالحيوان.

وأكد على أن الشرع يجيز قتل الكلاب الشرسة المؤذية للناس قتلاً رحيماً، مستشهدا بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: "خمس من الدواب كلهن فاسق يقتلن فى الحرم، الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور"، مشيرا إلى أن الحديث شمل الدواب الخطيرة التي تسبب الإيذاء وسمى منها الكلب العقور الشرس الذي يهاجم الناس بسبب طباعه الشرسة، وأكد إن اللجوء للقتل يكون ما لم يكن هناك وسيلة أخرى للتخلص من أذى هذه الكلاب للناس.

بالنسبة للكلاب الأليفة المستأنسة لابد من تفعيل قانون 53 لسنة 1966 بإصدار قانون الزراعة، ودعا إلى نشر ثقافة التوعية العامة من خلال الإعلام والأفلام القصيرة لتوعية الناس بكيفية التعامل مع هذه الكلاب، وما يجب أن يفعله مربى الكلاب للتعامل معها، مستطردا: "الكلاب الضالة ما كان منها مؤذيا عقورا الشرع لا يمنع قتلها للتخلص منها إذا ما كانت هناك وسيلة أخرى بشرط أن يكون قتلاً رحيماً مع مراعاة ما يدعو للتوازن البيئى".

واقترح الأمين العام للفتوى بدار الإفتاء المصرية، أن يكون هناك وقف لرعاية الحيوانات الضالة، من خلال " مخاطبة الجانب العاطفي والحسى والديني عند الناس بعمل وقف لإنشاء مكان لتجميع وإيواء الكلاب الضالة".

كما أوضح السادة المحافظون:

بدأت الازمة بقيام الدولة بالتخطيط لبناء المجتمعات العمرانية الجديدة، وتعمير الصحراء والطبيعية الحاضنة لتلك الحيوانات، وكان يجب على الدولة التخطيط بالتوازي لكيفية التعامل مع هذه الحيوانات حتى تستطيع الحفاظ على التوازن البيئي.

ونتيجة للإنفلات الأمني بعد احداث ثورة يناير 2011 زادت اعداد الكلاب في مصر وخاصة كلاب الحراسة في المدن الجديدة ولكن بعد عودة الامن في مصر أصبحت هذه الاعداد تشكل خطورة على المواطنين نتيجة الاستخدام الخاطئ لهذه الكلاب في التجول بالشوارع دون التزام بالشروط المنظمة لتربية الحيوانات المنزلية ومنها كلاب الحراسة.

هناك اشكالية كبيرة بين الحكومة المصرية وبين منظمات المجتمع المدني التي تعارض فكرة التخلص من الكلاب الضالة ولكن عند تعارض مصلحة المواطن ومصلحة الحيوان يجب أن نفضل مصلحة الانسان على أي مصلحة أخري.

وتجدر الاشارة إلى ضرورة الفصل بين الكلاب الضالة والتي تعيش في شوارع محافظات مصر والكلاب الخاصة التي يتم تربيتها في المنازل.

بعد ثورة يناير 2011 قام بعض الافراد في المناطق الشعبية باستخدام أسلوب التعذيب للكلاب لتعليمهم وتدريبهم على السلوك العدواني الشرس مما نتج عنه العديد من الحوادث منها حادثة (طفل مدينتي).

لذا يجب اتخاذ العديد من الإجراءات للحد من هذه الظاهرة وذلك على النحو التالى:

- التنسيق بين كل من الجهات الحكومية المعنية بهذا الشأن ومنظمات المجتمع المدني للقيام بحصر للمناطق التي تتجمع بها الكلاب الضالة علي مستوي محافظات مصر وتخصيص أماكن لجمع الكلاب الضالة وتطعيمها ضد مرض السعار والتخلص من الكلاب المصابة بمرض السعار بطريقة مناسبة لا تضر بالبيئة.
- قيام الجهات الحكومية المعنية بهذا الشأن بوضع خطة تهدف إلى الاستفادة من جمع الكلاب الضالة وتعقيمها وتربيتها في بيئة صالحة ثم القيام بتصديرها بهدف التربية والحراسة للدولة المهتمة بإستيراد فصيلة الكلاب المصرية والاستفادة من عائد التصدير في تطوير هيئة الخدمات البيطرية.
- تفعيل القوانين التي تنظم طرق اقتناء وتربية هذه الكلاب في المنازل وتشديد الرقابة على طريق تربيتها للحفاظ على حياة المواطن المصري.
- تزويد السادة المحافظين بالأدوات الضرورية واللازمة لمواجهة هذه الظاهرة.
- حصر جميع التشريعات والقوانين المتعلقة بتربية الكلاب في المنازل ويتم تعديل العقوبات لكي تتواكب مع الأحداث الحالية وارسالها الي الجهات المعنية بصورة صريحة وواضحة حتى تستطيع الجهات التنفيذية من تنفيذها.
- وضع مواصفات لحقوق الحيوان إذا توافرت يتم احترامها وإذا لم تتوافر مثل الكلاب الضالة والمصابة بمرض السعار يجب وضع اساليب واضحة وصريحة للتخلص منها.
- رفع كفاءة الأطباء البيطرين ومنحهم الضبطية القضائية.
- عقد برتوكول مع وزارة التربية والتعليم الفني بشأن التوعية السلوكية بالنسبة للأطفال وكيفية التعامل مع الحيوانات بالإضافة الي التوعية السلوكية التي تتم في المدارس الدولية.
- مخاطبة السيد وكيل الأوقاف لتوقيع برتوكول للتوعية بالحيوان والرأفة به عقب خطبة يوم الجمعة بالمساجد.

أوضح السادة ممثلو وزارة الصحة والسكان:

- أن الدولة لا تدخر جهداً في مكافحة الامراض المعدية والامراض غير المعدية وذلك في إطار توجيهات فخامة السيد رئيس الجمهورية واهتمام سيادته ودعمه الدائم للمنظومة الصحية لتحسين صحة المصريين، ومن هنا أصبح حتمياً على الحكومة المصرية ومنها وزارة الصحة والسكان أن تواجه أي مشكلات صحية بين جميع المصريين.
- تعمل وزارة الصحة والسكان متمثلة في قطاع الطب الوقائي بوزارة الصحة والسكان على دعم الجهات المعنية بحل تلك المشكلة (الهيئة العامة للخدمات البيطرية بوزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي، البيئة، المحليات) من خلال تفعيل أوجه التعاون المختلفة على كافة المستويات المركزية والطرفية في مجال تبادل البيانات والمعلومات والتنسيق المشترك مع الجهات البيطرية المناظرة وغيرها من الجهات المعنية وفي هذا الإطار فقد تم التنسيق مع العديد من الشركاء المعنيين سواء الهيئة العامة للخدمات البيطرية بوزارة الزراعة، وزارة البيئة، وزارة التنمية المحلية، وغيرهم حيث تم عقد العديد من الاجتماعات واللقاءات على النحو التالى كل فيما يخصه:

- التنسيق مع الوزارة للإبلاغ المتبادل عن أماكن حالات العقر مما يساعد على اتخاذ الإجراءات اللازمة
- تشكيل لجان فرعية مشتركة أسوة باللجنة التنسيقية العليا لمواجهة ظاهرة انتشار الكلاب الضالة وذلك بجميع محافظات الجمهورية على أن يتم تشكيلها من جميع الجهات برئاسة سكرتير عام المحافظة.
- قيام البيئة والمحليات والأجهزة التنفيذية بحل مشكلة القمامة والاماكن المهجورة.

دور الوزارة فى علاج المصابين:

تجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة من يناير حتى ديسمبر 2018 قد تم التسجيل والتعامل مع (48740) حالة عقر من بينها (32330) حالة ناتجة عن عقر من الكلاب، ويتلخص الدور المنوط به الوزارة بصورة أساسية في علاج حالات العقر ومتابعتها حتى تمام الشفاء وذلك من خلال الإجراءات التالية:

يوجد مراكز لعلاج المعقورين تزيد عن 300 مركز تابعة للوزارة موزعة على مستوي الجمهورية بمختلف المستشفيات العامة والمركزية ومستشفيات الحميات وغيرها من المستشفيات التي يتوافر بها المقومات اللازمة لتقديم الخدمة، بحيث تجمع هذه المراكز بين إتاحة وجودة الخدمة الصحية.

توفير الآليات اللازمة لإتخاذ الإجراءات الوقائية لما بعد التعرض للعقر أو الخدش من الحيوان بجميع مراكز علاج المعقورين.

توفير الطعوم والامصال المضادة لداء الكلب بكميات كافية مع ما يتضمنه ذلك من أعباء مالية كبيرة (ما يزيد على 189 مليون جنيه في عام 2018).

تدريب ورفع كفاءة مقدمي الخدمة الصحية عموماً والفرق الطبية بمراكز علاج المعقورين بشكل خاص بما يشمل التعريف بأهمية المرض ومدي خطورته وكيفية انتقاله والإجراءات الوقائية الواجب إتباعها طبقاً لبرتوكول العمل بمراكز علاج المعقورين وهي:

الغسيل الجيد للجروح الناتجة عن العقر أو الخدش لمدة لا تقل عن 15 دقيقة، وذلك باستخدام الماء الجاري والصابون وغيره من المطهرات الجراحية.

تلقي جرعات التطعيم الخمس المضادة للسعار والتأكيد على أهمية استكمال جميع جرعات التطعيم طبقاً للجدول الزمني المحدد.

تلقي جرعة المصل المضاد للسعار المناسبة في حال التوصية الطبية بذلك.

تكثيف أنشطة التثقيف الصحي ورفع الوعي المجتمعي تجاه السلوكيات السليمة في التعامل مع الحيوانات وكذلك سبل الوقاية من التعرض للعقر أو الخدش من الحيوان وخصوصاً الكلاب وذلك لكل من الأطفال والبالغين على حد سواء، بالإضافة الي التوعية بأهمية التوجه لأقرب منشأة صحية في حال التعرض للعقر أو الخدش من الحيوان، وذلك لإستيفاء الإجراءات الوقائية ما بعد التعرض للعقر أو الخدش.

أوضح السادة ممثلو وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بقطاعاتها المختلفة:

أن الجهة المنوطة بهذا الملف هي الهيئة العامة للخدمات البيطرية وذلك إعمالاً لقرار رئيس الجمهورية رقم 187 لسنة 1984 بإنشاء الهيئة العامة للخدمات البيطرية، والقرار رقم 10 لسنة 1985 بتنظيم الهيئة وتحديد إختصاصاتها كما تناول تقسيمها إلى إدارات وأهمها الإدارة العامة للصحة العامة وإدارة الأمراض المشتركة (إدارة الأمراض الفيروسية)، والتي تختص بالآتي:

- **متابعة القضاء على الكلاب والقطط الضالة في جميع المحافظات وتوفير مادة الأستركتين اللازم لإعدام الكلاب الضالة العقورة.**
- **متابعة حالات العقر الموضوعة تحت الملاحظة والتي تنفق منها وكذلك نتائج فحصها معملياً.**
- **تصميم رخص جديدة سنوياً لضمان إنتظام عمليات التحصين ضد مرض الكلب.**
- **التخطيط لتنفيذ التحصين السنوي بالمحافظات التي يحين ميعاد التحصين بها.**
- **العمل على توفير اللقاح اللازم للتحصين السنوي بالمحافظات ومتابعة أعمال لجان التحصين بها.**
- **متابعة صرف التعويضات اللازمة للحالات النافقة.**
- **متابعة برامج وخطط مكافحة الأمراض الريكتسية المشتركة في المحافظات المختلفة ومتابعة مكافحة هذه الأمراض في هذه المزارع والتجمعات الحيوانية وتسجيلها.**

والجدير بالإشارة أن الموارد المالية المتاحة والمدرجة بالموازنة العامة لبند شراء السموم تتراوح من نصف مليون إلى أكثر من مليون جنيه في السنوات السابقة كما هو موضح بالجدول الآتى:

بيان مالي لبند السموم المدرج
من عام 2013 : 2018

م	الأعوام	الاجمالي
1	2013/2014	350000 جنيهاً
2	2014/2015	415000 جنيهاً
3	2015/2016	920000 جنيهاً
4	2016/2017	887050 جنيهاً
5	2017/2018	1153900 جنيهاً

وهي مخصصات مالية محدودة لا تشمل معدات والآلات وتكلفة الطعوم والسيارات اللازمة لهذه الحملات.

المقترحات والدراسات بخصوص هذه الظاهرة:

قامت الادارة العامة للصحة العامة والامراض المشتركة بالعديد من الدراسات حول هذه الظاهرة ومن خلال اللجنة التنسيقية لمكافحة الحيوانات الضالة بالاشتراك مع الجهات المعنية بمكافحة هذه الظاهرة (البيئة – المحليات – الصحة) بإعداد مقترح مشروع متكامل لمكافحة الكلاب الضالة والسيطرة على مرض السعار في ج.م.ع وتم مراعاة اعمال الرفق بالحيوان.

كذلك قامت الإدارة العامة للأمراض المشتركة بإعداد دراسة حول استخدام الطعوم المطورة والمستخدمة عن طريق الفم لتحصين حوامل المرض(السعار) والقضاء عليه وقد تم مخاطبة الجهات الدولية مثل FAO ، OIE بشان الحصول على جرعات مجانية لاستخدامها في المناطق ذات الظهير الصحراوي وتم الإفادة بإمكانية الحصول عليها بالمقابل المادي من خلال بنك التحصينات.

والهيئة متمثلة في الإدارة العامة للأمراض المشتركة على أتم استعداد لتنفيذ هذه الاستراتيجيات والمشروعات المقترحة في حال توافر الاعتمادات المالية.

أعمال القضاء على الكلاب الضالة:

- تتم بناءاً على استغاثة متكررة وشكاوى من المواطنين لما تسببه من حالات عقر أو خدش وملاحقة المواطنين فى الشوارع.

أوضح بعض ممثلو جمعيات الرفق بالحيوان بأن:

- بيانات الحكومة حول أعداد الكلاب الضالة فى مصر غير صحيحة والدليل على ذلك أن عدد الكلاب الأجنبية المتداولة فى محلات الزينة والمزارع وفوق أسطح المنازل وبير سلم كل عمارة فى مصر حوالى 6 مليون كلب أجنبى خارج رقابة وتقنين الهيئة العامة للخدمات البيطرية وفى هذا الشأن أيضاً فأن الهيئة ليس لديها حصر بعدد الماشية أو الدواجن ومن باب أولى فأنها ليس لديها حصر بعدد الكلاب الضالة.
- كما أشارت أن ما يحدث في مصر هو إبادة لكل ما هو مصري لصالح الكلاب ذات السلالة الأجنبية بدون أية رقابة وتشجيعاً للاقتصاد الأسود الخاص بالاستيراد، والمنظومة التي تضيفها الجهات الحكومية كارثية بشأن وسائل التعامل مع الكلاب الضالة حيث يحدث إبادة للكلاب في ضوء بيانات غير سليمة صادرة عن الهيئة العامة للخدمات البيطرية وتصدرها للبرلمان والاعلام والدليل على ذلك انهم اصدروا العام الماضي بيانا رسميا بظهور مرض السعار في مصر وثبت خطأ البيان بأن السعار ظهر في محافظة الوادي الجديد في عدد 4 بقرات ولم يظهر في الكلاب مع العلم أن تلك الأبقار المصابة بعضها مستورد والبعض الأخر مهرب عبر الحدود السودانية وليس مصري، والسودان ثابت فيها رسميا سعار البقر.

- بيانات وزارة الصحة عن حالات العقر بسبب الكلاب غير صحيحة لأن هناك فورمة ثابتة في المستشفيات هي أسم الشخص ورقمه القومي وبجواره عضة كلب ولا يثبت نوع الكلب وسبب الإصابة هل كلب مملوك لشخص أم ضال أم مشرس أم حراسة أم كلاب استخدمها اشخاص في أعمال البلطجة مثلما يحدث من الشباب الذين يربون كلاب شرسة فلا توجد بيانات واضحة.
- وأضافت بأن دور الصحة الوقائي الإعلان عن أرقام حالات العقر بسبب الكلاب فلماذا لا تعلن عن منشورات توعية ووقاية لتفادي العقر والتعامل السليم للأطفال مع الكلاب.
- والبيانات الخاصة بعدد الوفاة بسبب عقر الكلاب ايضاً غير منضبطة لأن كلنا نعلم الكثافة العددية للمرضي في المستشفيات الحكومية وقلة عدد الأطباء فكيف يتم التشخيص ووزارة الصحة ليس لديها معامل تحليل السعار.

- وأكدت أن الحل لمشكلة الكلاب الضالة هو منشور منظمة الصحة العالمية المعنية بالإنسان ومنظمة الصحة الحيوانية ومنظمة الزراعة والغذاء وهى إستراتيجية 2030 لإفريقيا وآسيا للقضاء على السعار نهائياً وهى التوعية والتطعيم ضد السعار وهى غير مكلفة على الاطلاق علماً بأن بنوك الصحة العالمية تعطى التطعيمات ب 60% و80% دعم أي ما يعادل جينه للتطعيم الواحد.

- وأوضحت (التوعية تشمل التعامل السليم الرحيم مع الكلاب لمنع أي مشكلات والتوعية مجانا وباللغة العربية وموجودة على مواقع المؤسسات السابق ذكرها وهى أسلوب علمى مستدام، ووزارة الصحة والطب البيطرى يرفضوا نشرها ويرفضوا ايضاً نشر التطعيمات الاقتصادية ويكلفوا الدولة مبالغ باهظة فى شراء سم الاستركنين والتى يبلغ ثمن العبوة منه 20 ألف جنيه، وهو ممنوع استخدامه لأضراره البيئية والصحية وخاصة خطورته على صحة الافراد المتعاملين مع القمامة مثل جامعى القمامة أو الأطفال الذين قد تسقط الكرة التى يلعبون بها فى القمامة أو بالجلوس فى الحدائق التى بها بقايا السم وتتكبد الدولة 80 مليون دولار فى التطعيمات المستوردة من الخارج وكل ذلك يمكن تفاديه بالتوعية.

أوضحت السيدة / مونيكا بيتر رئيس جمعية أنيمال كير بالغردقة:

- أن هدفها من إنشاء الجمعية هو رعاية الحيوانات الضالة بالغردقة، على أسس إنسانية لا تستهدف الربح ومنذ إنشاء العيادة البيطرية التابعة للجمعية، وحتى اليوم، تم تقديم الرعاية الطبية اللازمة، سواء علاجية أو تعقيميه (لمنع تكاثر وانتشار كلاب الشوارع)، لحوالي 3600 حيوان، معظمهم من الكلاب.
- كما أوضحت أن الدراسات أثبتت إن الكلب المصري من أذكى أنواع الكلاب، وأشارت إلى أن السلطات السويسرية تستخدمها في الحراسة.

جلسات المتابعة والتقييم

- إعمالاً لتوصية الصادرة عن اللجنة بشأن جلسة الإستطلاع والمواجهة المنعقدة بتاريخ 4/3/2019 قامت الجهات التنفيذية بموافاة اللجنة بالتقرير **الصادر عن اجتماع اللجنة العليا التنسيقية لمكافحة الحيوانات الضالة بتاريخ 30/5/2019 برئاسة الأستاذة الدكتورة / منى محرز نائب وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، وعضوية كلا من مساعد نائب وزير الزراعة وإستصلاح الأراضي، رئيس الإدارة المركزية للصحة العامة والمجازر، مدير عام الادرة العامة للصحة العامة والامراض المشتركة، رئيس الإدارة المركزية للطب الوقائي، مدير عام المكتب الفني بمكتب وزير التنمية المحلية، مدير عام الإدارة العامة لمكافحة الامراض المعدية- وزارة الصحة، مدير عام إدارة الأمان الحيوي – وزارة البيئة، رئيس قسم الامراض المعدية بكلية طب بيطري جامعة بني سويف، رئيس جمعية البيئة والحيوان، جمعية حماية البيئة والحيوان، أستاذ الفارماكلوجي بكلية الطب البيطري جامعة قناة السويس، طبيب بإدارة الصحة العامة بالهيئة.**

لمناقشة الموضوعات الاتية: -

- **زيادة التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية للقضاء على ظاهرة الكلاب الضالة فى الوقت الحالى وذلك نظراً لزيادة اعداد الشكاوى وحالات العقر البشرية.**
- **مناقشة الظاهرة والحلول المقترحة فى ضوء توجيهات لجنة الإدارة المحلية بمجلس النواب.**

وانتهت اللجنة العليا التنسيقية إلى ما يلى:

- ضرورة زيادة اعداد الترخيص وتحصين الكلاب المملوكة.
- المشاركة الفعالة من الوزارات المعنية للحد من ظاهرة انتشار الكلاب الضالة.
- إعداد خطة زمنية من كل الجهات المعنية للحد من ظاهرة انتشار الكلاب الضالة وتقديمها للجنة.
- تكثيف دور الارشاد البيطري والصحي في مجال التوعية وتجنب العقر.
- تكون الخطة والادوات المستخدمة بموافقة مجلس النواب.
- التأكيد على خطورة الوضع الحالي لظاهرة انتشار الكلاب الضالة حيث تمثل مشكلة أمن قومي.
- تشكيل لجنة مصغرة مكونة من ممثل عن وزارة البيئة والهيئة العامة للخدمات البيطرية، وحدة الرفق بالحيوان بالهيئة العامة للخدمات البيطرية، وزارة الصحة، جمعية الرفق بالحيوان.

ثانيا: حقائق ثابته

اطراف المعادلة - شركاء النجاح

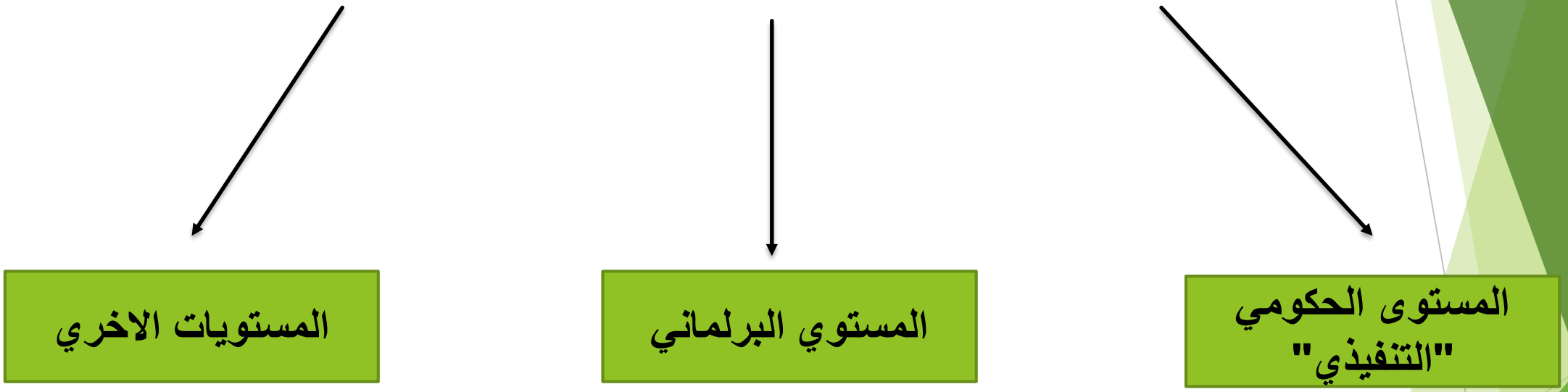

المستوى الحكومى "التنفيذى":

- وزارة التنمية المحلية – وزارة البيئة – وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي – وزارة الصحة والسكان – وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري – وزارة المالية – وزارة التربية والتعليم، والتعليم الفني – الأسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية - الصحافة والإعلام الوطني – دار الإفتاء المصرية.

المستوى البرلمانى:

- لجنة الإدارة المحلية – لجنة الطاقة والبيئة – لجنة الزراعة والري والآمن الغذائي والثروة الحيوانية – لجنة الشئون الصحية - لجنة الخطة والموازنة – لجنة التعليم والبحث العلمي – لجنة الأسكان والمرافق العامة والتعمير - لجنة الإعلام والثقافة والآثار.

المستويات الآخرى:

- بعض منظمات المجتمع المدني – جمعيات ومؤسسات الرفق بالحيوان – الإتحاد المصري لجمعيات الرفق بالحيوان – الجمعية المصرية للدفاع عن حقوق الحيوان، جمعية انقاذ الحيوان، وحدة السعار بالتعاون مع وزارة الصحة المصرية ومنظمة الصحة العالمية، جمعيةHOPE، جمعية مستشفى بروك الخيري، جمعية الدواب المصرية، جمعية انيمال كير بالغردقة، جمعية الكلب البلدي، وغيرها من المنظمات والجمعيات الأخرى.

تشخيص الازمة وأسباب تفاقمها

تشخيص المشكلة:

إن ظاهرة الحيوانات الضالة تعد قنبلة موقوتة باتت تهدد أطفالنا في الشوارع والاحياء المصرية، فلا يمر عام دون أن تحدث حالات عقر من قبل الكلاب الضالة، والكلاب المستوردة من السلالات الأجنبية التي يتم تشريسها واستخدامها في اعمال البلطجة عن طريق بعض الخارجين عن القانون، بالإضافة إلي ظهور أنواع جديدة من الامراض المصاحبة للحيوانات المستوردة من الخارج مما أدى إلي انتشارها مثل أمراض (الجلد العقبي والحمة القلعية) ويتم ذلك عند نفوق تلك الحيوانات وإلقاء جثثها في الشوارع وعلى الترع والمصارف، حيث تتجمع الكلاب الضالة حول تلك الجثث النافقة مما يؤدي إلي نقل الامراض وزيادة اعداد الكلاب في تلك المناطق، بالإضافة إلى عقر الحيوانات التي يقوم المواطنين بتربيتها في المنازل من الكلاب الضالة المصابة بمرض السعار مما يؤدى إلي أصابتها بذات المرض، وهذا يكلف الدولة ملايين الجنيهات لتوفير التحصينات والتطعيمات حيث يتراوح تكلفة أنبول علاج مرض السعار حوالي 100 جنيه بتكلفة مالية بلغت 130 مليون جنية وفقاً لإحصائيات وزارة الصحة والسكان عام 2017.

قد يكون هناك أعداد من الكلاب التي قد يسمح لجرائها بالتجوال شاردة أو قد تترك هكذا، وهذا يعود بالطبع إلى قلة الوعي وتعكس بالضرورة حصيلة الثقافة والسلوك العام والتوجه الاجتماعي والإقتصادي.

وجود الكلاب الضالة يقود في كثير من الأحياء إلى بعض الصراعات بين الأنسان والحيوان (بالإضافة لأمراض الزونتيك) ZOONOTIC DISEASES، وتأثيرها على الصحة العامة ولدراسة هذه الظاهرة لا بد أولاً تحديداً أين ولماذا تحدث هذه الصراعات، حيث يمكن حل بعض المشاكل بعيداً عن إستهداف خفض أعداد الكلاب من خلال خلق الوعي بمنع الكلاب من العقر وإنشاء منطقة آمنة الكلاب في المناطق التي يتأجج فيها الصراع.

مراكز الأيواء مكلفة وتحتاج إلى وقت طويل، وفي كثير من الحالات قد لا يوجد مراكز إيواء وعدم وجود هذه المراكز يعني في بعض الظروف التخلص من هذه الكلاب، وتحديداً عندما يتضح أنها مريضة.

كما انتشرت ظاهرة جديدة خلال الفترة الماضية (مزارع تربية الكلاب البلدنج) بقيام بعض المواطنين الغير مؤهلين بتربية بعض الكلاب الشرسة والمحرم استيرادها في بعض دول العالم فوق أسطح المنازل، مستهدفاً بيعها إلى الشباب الذين يسيئون استخدامها في الشوارع والطرق العامة مما يعرض حياة المواطنين للخطر وهي تجارة مربحة ولا توجد مظلة تشريعية لتقنين تلك التجارة ومراقبتها واحكام ممارستها.

وتمثل هذه الازمة بكافة جوانبها السابق الأشارة إليها تحدياً كبيراً أمام الجهات التنفيذية نتيجة عدم الوصول إلى حل يرضي كافة الأطراف وبخاصة المبالغ الباهظة التي تتحملها الدولة للقضاء على مرض داء الكلب لدي الكلاب وغيرها من الأمراض المصاحبة لهذه الحيوانات، بالإضافة إلى ما تسببه هذه الحيوانات من حالات الرعب والهلع والتخويف الذى ينتج عنها من إصابات عضوية ونفسية وترويع المواطنين وخاصة كبار السن والأطفال، وهذه تعد من أهم الإستراتيجيات التي تحتاج إلى التنسيق بين كافة اطراف المعادلة للحفاظ على التوازن البيئي والحفاظ على صحة المواطنين والحد من الإصابات، وتجدر الإشارة إلى بعض أسباب تفاقم هذه الظاهرة وهي:

عندما قامت الدولة بالتخطيط لبناء المجتمعات العمرانية الجديدة قامت بمهاجمة البيئة الطبيعية الحاضنة لهذه الحيوانات، وكان يجب على الدولة التخطيط لكيفية التعامل معها حتى تستطيع الحفاظ على التوازن البيئي.

مشكلة القمامة انتشار القمامة في الشوارع المصرية والتي تعد بيئة خصبة لجذب من اجل البقاء حيث يتوافر الغذاء والمأوى، كما تعتبر النفايات التي تدار بصورة سيئة هي أكبر مناطق الجذب لهذه الحيوانات.

تزايد ظاهرة التكاثر العشوائي للحيوانات الضالة.

توقف الجهات الأمنية عن استخدام الخرطوش في قتل الكلاب، وذلك نظراً لم تحتويه هذه الطريقة من خطورة على حياة المواطنين، بالإضافة إلى مهاجمة نشطاء حقوق الحيوان لهذه الوسيلة

عدم وجود رقابة على الكلاب من السلالات الأجنبية في مصر (350) سلالة.

مزارع الكلاب الأجنبية تغزو مصر دون رقابة عليها(*).

إمتلاك الألاف من المتهورين لتلك الكلاب واستخدامها في اعمال غير مشروعة كالترهيب والشجار ومغازلة الفتيات.

عدم وضع برامج تثقفية لتحديد العائد من تنفيذ هذه البرامج وعلاقتها بقضايا الصحة العامة، وسائل تنظيم الإنجاب والرسائل التوعوية حول الملكية والمسئولية، وسائل القتل الرحيم.

عدم تفعيل القوانين المنظمة.

تم فحص بعض الحالات المصابة وثبوت وجود فيروس السعار نتيجة عقر الكلاب والثعالب وتم ابلاغ المنظمة العالمية للصحة الحيوانية (oIE) بهذه الحالات.

خطورة ظاهرة انتشار الحيوانات الضالة على الصحة العامة والاقتصاد

تتمثل خطورة انتشار الحيوانات الضالة بالآتى:

ناقل العديد من الأمراض المشتركة:

تعتبر الكلاب الضالة ناقل للعديد من الأمراض المشتركة والتي تنتقل للإنسان عن طريق العقر مؤدية إلى الإصابة ببعض الأمراض الخطيرة التي قد تؤدي إلى الوفاة وهذه الأمراض المشتركة تبلغ اكثر من مائتي مرض مشترك ومن أهمها وأخطرها: -

- مرض السعار:

وهو عبارة عن ميكروب، حيث يفرز الفيرس عبر لعابه لمدة تتراوح إلى أسبوعين قبل أن تظهر عليه أعراض المرض نتيجة عدم تحصينه وإعطاءه التطعيمات اللازمة عند عض الكلب المصاب بالسعار لشخص ينتقل الميكروب لجسم الإنسان ويسرى مع الأعصاب وليس الدم، وتزداد خطورته عند قرب المنطقة المصاب بها الإنسان من المخ مثل الذراعين أو الجزء العلوى من الجسم فيكون قريب من المخ أما لو العقر فى الجزء السفلى من الجسم تكون الخطورة أقل لبعدها عن المخ، وينتج عن السعار شلل فى جميع الأعصاب بالجسم وحالة من الصرع، وشلل بالأحبال الصوتية وعليه لا بد أن تتخذ كل الإجراءات الأحترازية من تحصين وتدريب للمتعاملين مع الكلب.

- الحويصلات المائية (Hydatid cyst).
- الجرب
- القراع
- مرض السالمونيلا.
- الاكولاى.
- ليبتوسبيرا (Leptospira).

(*) تم فحص بعض الحالات المصابة وثبوت وجود فيروس السعار نتيجة عقر الكلاب والثعالب وتم ابلاغ المنظمة العالمية للصحة الحيوانية (OIE) بهذه الحالات.

السعار مرض مهم جدا لدرجة ان العالم خصص يوم 28 سبتمبر من كل سنه للتوعية بمرض السعار، وتم تسجيل 60 الف حالة وفاة سنويا حول العالم بسبب مرض السعا الامر الذى دفع كلا من (منظمة الصحة العالمية WHO - ومنظمة صحة الحيوان العالمية OIE– ومنظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة FAO) لتوحيد الجهود للتوعية والقضاء على المرض تماما بحلول عام 2030

التأثير الاقتصادي من خلال اتلاف المزروعات والممتلكات العامة والسيارات:

- أدى انتشار الكلاب الضالة خلال السنوات الماضية إلى زيادة حالات العقر وهذا يؤثر تأثير مباشر على الاقتصاد من خلال التكلفة الاقتصادية لتوفير اللقاحات والامصال وذلك للحد من الزيادة وكذلك تحصينها منعاً لانتقال الامراض إلى الانسان مما يسبب خسائر اقتصادية وتأثير على ميزانية الدولة.
- ثبت من خلال الأبحاث العلمية بتواجد بروسيلا سليتنسيس، وهي عدوي يتم نقلها عن طريق الكلاب الضالة إلى الحيوانات التي تربي بالمزرعة، مما يؤدى إلى نفوق هذه الحيوانات والتسبب في خسائر في الثروة الحيوانية والتأثير المباشر على الاقتصاد الناتج القومي.

الاطار التشريعى المنظم

القوانين:

- الدكريتو الصادر في 5 يونيه لسنة 1902، بشأن معاقبة من يستعمل القسوة مع الحيوانات.
- قانون رقم 22 لسنة 1905، بشأن الكلاب وداء الكلب المعدل بالقانون رقم12 لسنة 1922.
- المرسوم بقانون الصادر في 11 مارس سنة 1925، بإتخاذ إحتياطات ضد الكلاب.
- قانون العقوبات رقم 58 لسنة 1937، المواد أرقام 355، 356، 357، الفقرة الثانية المادة رقم 375 مكرراً، البند (5) المادة 377.
- القانون المدني رقم 131 لسنة 1948، المسئولية الناشئة عن الأشياء حارس الحيوان، (مادة 176) ولو لم يكن مالكا له مسئول عما يحدثه الحيوان من ضرر، ولو ضل الحيوان أو تسرب، ما لم يثبت الحارس أن وقوع الحادث كان بسبب أجنبي لا يد له فيه.
- المرسوم بقانون رقم 60 لسنة 1948، بشأن مراقبة الحيوان الشرس وإعدامه.
- القانون رقم 102 لسنة 1951 بإحصاء بعض الحيوانات والإحتياطات التي تتخذ لمقاومة الأمراض المعدية والوبائية في الحيوانات والطيور المستأنسة.
- قانون رقم 56 لسنة 1955 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 102 لسنة 1951، بإحصاء بعض الحيوانات، وبالإحتياطات التي تتخذ لمقاومة الأمراض المعدية والوبائية في الحيوانات والطيور المستأنسة.
- القانون رقم 203 لسنة 1956 بشأن الكلاب ومرض الكلاب الذي تضمنت بعض أحكامه قيد الكلاب وتسجيلها وشروط الحيازة وآليات التعامل في الحالات الطارئة.
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم 63 لسنة 1959 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 102 لسنة 1951 بإحصاء بعض الحيوانات، وبالإحتياطات التي تتخذ لمقاومة الأمراض المعدية والوبائية في الحيوانات والطيور المستأنسة.
- القانون رقم 53 لسنة 1966 بشأن إصدار قانون الزراعة والذي ينص على قواعد وأحكام تنظيم الثروة الحيوانية، وكذا تنميتها ومكافحة الامراض بها والحجر الصحي.
- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 187 لسنة 1984 بإنشاء الهيئة العامة للخدمات البيطرية.

المعاهدات والتجارب الدولية:

- المعاهدة الصحية الدولية الموقع عليها في باريس 21 يونية سنة 1936، المتضمنة قرار وزير الزراعة لإعتماد لائحة الكورنيتنات البيطرية الخاصة بالحيوانات والصادرة سنة 1937 القسم الثالث تضمن أربعة مواد بشأن تنظيم إجراءات إستيراد الكلاب، ومدة وضعها تحت الملاحظة، والإفراج عنها، وأحكام الرقابة بعد الإفراج، والرسوم المقرر تحصيلها.
- وعلى الصعيد العالمي، كان للبرلمان المغربي وقفة للتنديد بالأسلوب الغير حضاري لإبادة الكلاب الأمر الذي أدى إلى توجه الحكومة المغربية لتنفيذ التجربة التالية:

التجربة المغربية لمواجهة ظاهرة الكلاب الضالة:

تمتوقيع اتفاقية بين جمعية (stichting louise) الهولندية والجمعية الحضارية للمجلس الجماعي بالقصر الكبير بالمغرب بهدف مد جسور التعاون لتطوير أساليب الجماعة الحضارية لمواجهة ظاهرة الكلاب الضالة وذلك عن طريق الاستفادة من التجارب المعمول بها على المستوى الأوروبي عن طريق تطبيق برنامج "التعقيم"، حيث إلتزمت الجمعية الحضارية بتوفير الدعم اللوجستيي من (عمال – آليات – وشاحنات) وعلى الجانب الآخر إلتزمت الجمعية الهولندية بإنشاء مركز لتلقيح الكلاب بدل من إعدامها، وتقديم الأدوية اللازمة واللقاحات الضرورية, وجاءت المنهجية وفق مرحلتين المرحلة الأولى (إجراءات تحضيرية قبل تنفيذ برنامج التعقيم وذلك بالقيام بحملات تثقيفية إضافية لتوعية المواطنين)، المرحلة الثانية (التنفيذ ومتابعة ما بعد التنفيذ).

وقد أنيط لوزارة الداخلية بدولة المغرب الدور المركزي والمحوري وذلك بترأسها (للجنة التقنية للتتبع والتقييم).

والمقصود ببرنامج التعقيم هنا، هو برنامج ينشد إلى تطبيق سياسة (TNR) والتي تعني اصطياد الكلاب ثم تعقيم الحيوانات، وذلك باستئصال المبايض للإناث وإزالة الخصى للذكورة عن طريق اجراء عملية جراحية ثم تلقيحه ضد داء الكلب (السعار) وأيضاً علاجه من الطفيليات لجعل المكان محمياً من انتشار الامراض، وقد يختلف التطبيق الميداني من مدينة الي مدينة أخري بحسب الوعي لدي سكان هذه المدن ، ويعد هذا أفضل الطرق الإنسانية المعمول بها عالمياً، ونتائجها إيجابية على المجتمع من الناحية البيئية والاقتصادية والصحية.

- وهناك العديد من الدول كنامبيا، ودولة أفغانستان وتحديداً مدينة (كابول) طبقت الأسلوب العلمي عن طريق التوعية والتطعيم لا القتل.
- ومثال أخر بدولة ألمانيا حيث ينتشر في أرجائها حوالي (520) داراً لرعاية الكلاب الضالة والحيوانات الأليفة وتكاد لا تخلو مدينة من إحدى هذه الدور، كما أن هناك مآو للحيوانات التي مات أصحابها، ويتم استخدامها في الصيد والحراسة.
- وفي دولة الهند تم اخضاع الكلاب الضالة للتدريب وذلك من أجل تأهيلها للعمل في الحراسات الأمنية.
- ولكن مازالت ظاهرة الكلاب الضالة في دولة تونس تنتشر بالشوارع، وكذلك الحال بدولة الكويت الامر الذي بات يؤرق المواطنين.
- وفي إتجاه آخر هناك بعض الدول مثل المغرب والإمارات وبعض الدول الأوروبية منعت ظاهرة إستيراد الكلاب الشرسة حيث إنها تشكل خطراً على الإنسان، إلا أن هذه الظاهرة مازالت بمصر وتعد (صربيا، أوكرانيا، روسيا) أشهر الدول المصدرة للكلاب الشرسة.

القرارات:

- لائحة رقم 3 لسنة 1905، بشأن الكلاب في مدينة القاهرة.
- قرار محافظة القاهرة رقم 2 لسنة 1912، بشأن تكميم الكلاب في مدينة القاهرة.
- قرار محافظ القاهرة رقم 4 لسنة 1918، بشأن تكميم او قيادة الكلاب بمدينة القاهرة.
- قرار محافظ بني سويف رقم 2 لسنة 1923، بشأن تكميم الكلاب بمدينة بنى سويف.
- قرار 203 لسنة 1956، بشأن تعيين الجهات التي نص عليها القانون رقم 203 لسنة 1956.
- قرار وزير الزراعة 46 لسنة 1963، بشأن حقن الكلاب إجبارياً في محافظة القاهرة لوقايتها من مرض الكلب.
- قرار رقم 35 لسنة 1967، ببيان الإجراءات التي تتخذها الجهات المعنية بشأن الكلاب ومرض الكلب ومراقبة الحيوان الشرس والعقور والحالات التي يجوز فيها ضبط وذبح هذه الحيوانات أو إعدامها دون تعويض عنها لأصحابها.
- قرار 57 لسنة 1968، بتعديل بعض أحكام القرار رقم 35 لسنة 1967، ببيان الإجراءات التي تتخذها الجهات المعنية بشأن الكلاب ومرض الكلب ومراقبة الحيوان الشرس والعقور.....
- قرار56 لسنة 1968، بتعديل بعض أحكام القرار رقم 47 لسنة 1967 بلائحة الحجر البيطري (الكورنتينات).
- قرار 54 لسنة 1983، بشأن تعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم 47 لسنة 1967 بلائحة الحجر البيطري.
- قرار وزير العدل 1455 لسنة 1983، بمنح بعض موظفي وزارة الزراعة صفة مـأموري الضبط القضائي.
- قرار 1070 لسنة 1985، بشأن تعديل بعض أحكام القرار رقم 32 لسنة 1967 بتعيين الأمراض المعدية والوبائية في الحيوانات والإحتياطات التي تتخذ لمنع إنتشارها.
- قرار رئيس مجلس الوزراء 2842 لسنة 1996.

- وبعد الاطلاع عما ورد في نصوص القوانين، والقرارات، والمعاهدات سالفة الذكر يتلاحظ أن هناك قوانين تستطيع أن تواجه تلك الظاهرة بشكل فعال، ولكنها تحتاج إلى تعديل في تغليظ العقوبة، وذلك لأحكام وضبط هذه الظاهرة والحد من إنتشارها، مع وضع آلية للتثقيف بأهمية التشريع تشمل كل المستويات إبتداء من المواطنين، المحامين، رجال الشرطة، ومفتشو رعاية الحيوان، إنتهاءاً بالأطباء البيطرين، ومديروا مراكز الأيواء، وملاك الكلاب، مع العلم أنه في بعض الدول تم تفعيل برامج تشريعية فعالة وذلك عبر مفتشو رعاية الحيوان (يسمى مفتشي رعاية الحيوان بضابط حماية الحيوان)، وهؤلاء الموظفين تم تدريبهم وتزويدهم بالمتطلبات والأدوات المهمة لإتمام مهامهم لتقديم النصائح التثقفية والتحذيرية وإنتهاءاً بتقديم الدعاوى.

رأي الفقهاء ودار الإفتاء المصرية بشأن هذه الظاهرة:

- صدرت فتوي من مجمع العلماء بدار الإفتاء المصرية بتاريخ 13/11/2007 حول حكم الشرع في التعامل مع هذه الظاهرة والتي جاءت مفادها جواز قتل الكلاب والحيوانات المؤذية في حالة الضرورة شرط أن يكون "قتلاً رحيماً".

المؤتمرات

- وعلى الجانب المحلي وإنطلاقها وتفاعلاً مع المجتمع الدولي في ضوء أهداف الإستراتيجية العالمية 2030الخاصة بالقضاء على مرض السعار، وقد تم تحديد يوم 28 من سبتمبر من كل عام لعقد المؤتمرات لوضع آليات وتوصيات بهذا الشأن لذا فقد قامت الجهات الحكومية المصرية بعقد العديد من المؤتمرات بهذا اليوم "مستهدفة" تحقيق أهداف الإستراتيجية العالمية والتي تزامنت مع إعداد المذكرة المعروضة.
- لذا أرتآت اللجنة ضرورة الإشارة إلى فاعليات بعض هذه المؤتمرات التي وجهت الدعوة رسمياً إلى البرلمان ممثلاً "بلجنة الإدارة المحلية" وقد تناولت هذه الظاهرة بشقيها التشريعي والرقابي حيث يُعد أحد ركائزها ظاهرة الحيوانات الضالة.
- ومنها المؤتمر البيطري المجتمعي الدولي الثاني* المنعقد بتاريخ28/9/2019 تحت رعاية د/ منى محرز تحت الشعار "معاً ضد السعار".

(*)تم عقد مؤتمر بتاريخ 28/9/2019..... النقابة العامة للأطباء البيطرين يوم السعار العالمي داء الكلب تحت سعار "معاً ضد السعار".

مثال بالصور للحوادث التى تنتج من الكلاب المعقورة:

مثال للأساليب العشوائية التى تتبعها القلة من القيادات التنفيذية للتخلص الغير رحيم:

ثالثاً:
التوصيات

- بعد أن أنتهت اللجنة من الاستماع إلى جميع الأطراف المعنية بهذه الظاهرة متمثلة في كل من وزراء (الصحة والسكان، البيئة، التنمية المحلية، الزراعة واستصلاح الأراضي (الهيئة العامة للخدمات البيطرية)، التربية والتعليم والتعليم الفني وممثلو القطاعات الرسمية والغير رسمية، ومعظم جمعيات ومنظمات المجتمع المدني المهتمة بالرفق بالحيوان وقد تم دراسة ومناقشة هذه الظاهرة التي تسبب مشكلة خطيرة تتعلق بصحة الانسان والحيوان، الانعكاسات السلبية على النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والدينية.
- وإعمالاً لتوافق الآراء في الاجتماعات السابق الإشارة اليها والتي تتوافق مع ما أنتهي إليه الراي في المؤتمر العالمي الذي عقد في جنيف بتاريخ 10، 11 من ديسمبر سنة 2015، المنظمة العالمية لصحة الحيوان (OIE)، ومنظمة الصحة العالمية(WHO) بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) ، دعم من التحالف العاملي لمكافحة داء الكلب(GARC) لتقديم منهجا ورؤية علمية في أطار تنظيمي للقضاء على هذه الظاهرة مستهدفاً تنسيق الإجراءات بين كافة الجهات من خلال تقديم توجيهات قابلة للتنفيذ بموجب وسائل متوفرة، وتعديل السلوك البشري لمكافحة هذه الظاهرة، على ان يتم أحصاء الاعداد الاجمالية للكلاب في فترات منتظمة لتقدير اتجاهات اعداد الكلاب للإنخفاض أو الزيادة لتحقيق التوازن البيئي المطلوب.

ومن خلال ما سبق سرده بصدر هذا التقرير نلخص ما يلي:

- تحقيق التوازن بين صحة وحياة المواطنين كحق دستوري من ناحية ومن ناحية أخرى مراعاة وضع سياسات وتنظيم الرفق بالحيوان والتوازن البيئي المطلوب مع الأخذ في الاعتبار كافة الاحتياطات اللازمة بشأن وسائل التخلص الرحيم بحيث لا يصير سلوكاً عاماً يتسلط فيه الانسان على هذه الحيوانات بالإبادة والاهلاك.

- الهيئة العامة للخدمات البيطرية هي الجهة الإدارية المنوط بها تنفيذ مكافحة هذه الظاهرة وذلك إعمالاً للقرار رقم 10 لسنة 1984 الصادر بتنظيم الهيئة العامة للخدمات البيطرية وتحديد إختصاصاتها، بيد أن تلك الهيئة ليس لديها من الإمكانيات المادية والفنية والبشرية الكافية التي تستطيع من خلالها ممارسة وتنفيذ دورها المنوط بها.

- الجهات المشاركة للهيئة العامة للخدمات البيطرية في تحقيق معادلة النجاح هي وزارة التنمية المحلية (ممثلة في الوحدات المحلية) ووزارتي البيئة، والصحة والسكان، التربية والتعليم والتعليم الفني، والتخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، والمالية.

- الجمعيات والمنظمات عنصر ومكون رئيسي وهام يجب أن يكون له دور أكبر في الحل والتطبيق فمعظمها جاد ويطرح حلول موضوعية بغرض تحقيق المصلحة العامة، ولكن للأسف هناك بعض الجمعيات الأخرى طروحاتها مبنية على أهواء تستهدف إثارة الفتن والإستقواء بالخارج لتحقيق مصالح شخصية أو تطبيق نظره أحادية ضيقة الأفق.
- لا يوجد تعاون إيجابي بين القطاعات الحكومية والجمعيات يقابل حجم المشكلة وآليات مواجهاتها وسبل حلها.
- التأكيد على ان الكلاب الضالة المصرية قد تكون مصدر ومورد مالي يعظم من موارد الخزانة العامة وذلك إذا أحسن إستغلالها من حيث الأيواء والرعاية وإعادة الطرح والتصرف من خلال القطاع المتخصص.

- لا يوجد إستيعاب لأصل المشكلة والحلول المتوازنة لها لدى كثير من القطاعات الحكومية وعلى رأسها الوحدات المحلية.
- ثبوت قيام قلة من بعض القيادات التنفيذية بإستخدام أساليب قتل عشوائي مما ترتب عليه أثار سلبية غير مرغوبة
- الإجراءات المتبعة من إستيراد الأمصال والسموم تحتاج إلى مراجعة ورقابة فنية ومالية شاملة.
- إنعدام مجهودات التوعية والتثقيف اللازم للتعامل مع الظاهرة.
- عدم تفعيل التشريعات المنظمة للتعامل مع تلك الحيوانات.

- عدم ملائمة العقوبات المدرجة بالتشريعات المنظمة للعصر الحالي، حيث أن كافة التشريعات صدرت في منتصف الزمن الماضي.
- غياب المنسق الحكومي والصلاحيات اللازمة الممنوحة له وهو المنوط به الإشراف على إعداد دراسة شاملة متضمنة الرؤية والاختصاص وتوفير إحتياجات الجهة صاحبة المسئولية والولاية المعنية بتنفيذ الخطة المقرونة بجدول زمني، وإعتماد مالي، بحيث تكون قابلة للتطبيق على ارض الواقع.
- كما تبين للجنة عدم إتحاد جمعيات الرفق بالحيوان في رؤيتهم ومسئوليتهم في التعامل مع الملف مما يؤدي إلى خلافاتهم المستمرة حول الخطط والممارسات التنفيذية المتخذة من الحكومة مما يؤدي بالتبعية إهدار التعاون والجهد المنشود.

ومن خلال ما سبق فإن اللجنة تورد توصياتها والتى نرى إعتبارها خارطة طريق للتطوير المؤسسى المراد لهذا الملف وفقاً للآتى بيانه

أولا: توصيات عامة:

الحكومة:

- توجيه الحكومة بتشكيل لجنة تنسيقية عليا برئاسة الوزير المختص بالزراعة وإستصلاح الأراضي وعضوية ممثلو عن وزارات التنمية المحلية، الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، البيئة، الصحة والسكان، المالية، التخطيط والإصلاح الإداري والتربية التعليم والتعليم الفني، بالإضافة إلى سكرتير عام كل من محافظات القاهرة، البحيرة، القليوبية، الإسكندرية، الجيزة.
- تختص اللجنة بعقد إجتماعات تنسيقية بين كافة الجهات والقطاعات المرتبطة والجمعيات ومنظمات الرفق بالحيوان بأنواعها، بغرض التوافق حول رؤية وإستراتيجية شاملة من خلالها يتم إعداد خطة تنفيذية للتعامل مع ملف الحيوانات الضالة بأنواعها يراعى فيها الإستدامة والتحديث.
- إلزام تلك اللجنة بإخطار مجلس النواب بالخطة المتفق عليها خلال فترة زمنية لا تتجاوز ستين يوماً.

منظمات وجمعيات الرفق بالحيوان:

- إرشاد منظمات المجتمع المدني وجمعيات الرفق بالحيوان بتسوية خلافاتهم وتوحيد مجهوداتهم والتوافق حول رؤيتهم التي يجب أن تكون موضوعية وقابلة للتطبيق على أرض الواقع مع الأخذ في الإعتبار مفاهيم وحدود الحقوق والحريات العامة سواء للإنسان أو للحيوان مع أهمية توزيع أدوار محددة لكل جمعية أو مجموعة جمعيات حسب النشاط والتخصص والإمكانيات على أن تقترن خارطة توزيع تلك الأدوار بآليات وسبل التواصل والتعاون مع الجهات الحكومية المعنية سواء مركزياً أو محلياً.

ثانياً: التوصيات الخاصة:

- توجيه وزارة التنمية المحلية بتكليف المحافظات والوحدات المحلية بتخصيص مساحات من الأراضي للهيئة العامة للخدمات البيطرية بالتعاون مع جمعيات الرفق بالحيوان وذلك لإنشاء مراكز تختص بالآتى:

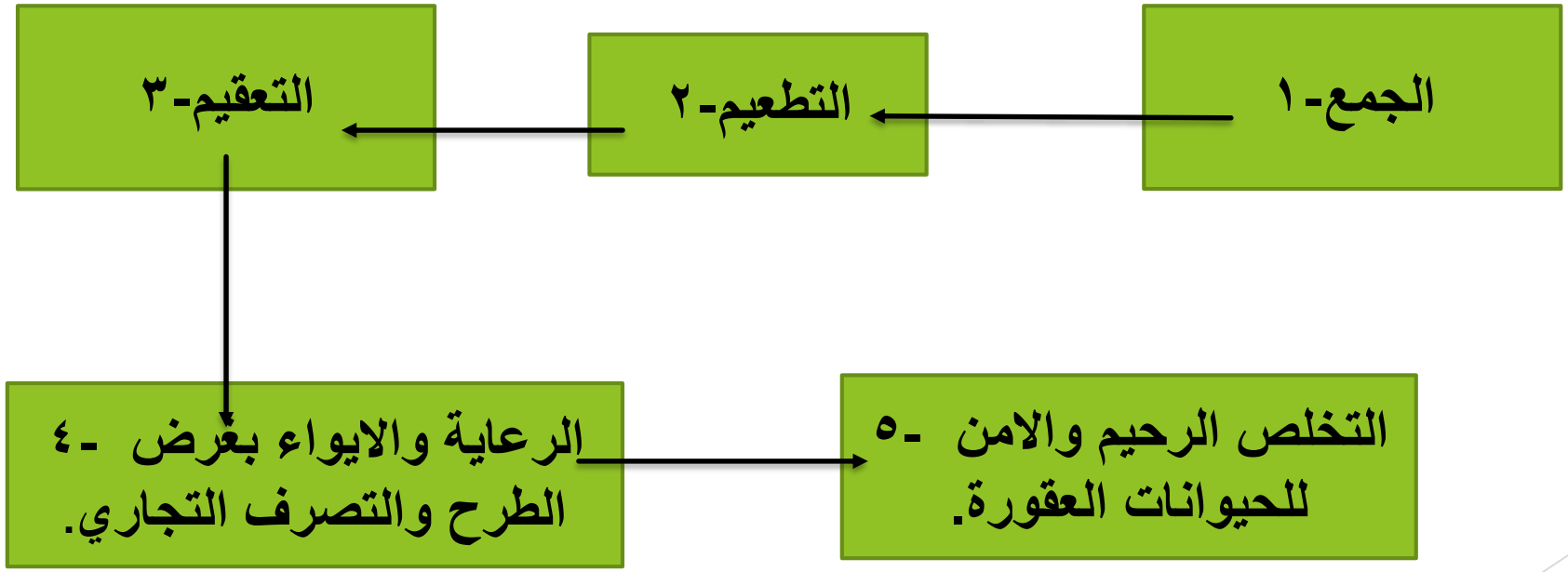

- توجيه وزارتي التربية والتعليم والتعليم الفني والثقافة والمجلس الأعلى للإعلام بوضع برامج للتوعية والتثقيف حيث يعد التثقيف أحد العناصر في عملية الحل الشامل بشأن السلوك البشري حيث إنه يشكل أهم عوامل التغيير في ديناميكية إدارة هذه الظاهرة مع الوضع في الإعتبار أن تكون المبادرات بالتنسيق مع الجهات الحكومية تحت إشراف كوادر مؤهلة وخبراء في هذا المجال وتطبيقاً لذلك ما تم بعد إعصار تسومانى سنة 2004، حيث قامت جمعية الكف الأزرق باوبلو بتنظيم حملة تثقيفية بجانب عيادة بيطرية متحركة فى السواحل الشرقية والجنوبية لسيرلانكا كما تم توزيع كتيبات حول رعاية القطط والكلاب، وتم عقد محاضرات فى المراكز الاجتماعية والمدارس وعقد مناقشات ما بين الفرق البيطرية والجمهور داخل العيادات البيطرية.
- (وضع الأطواق الملونة على الحيوان المحصن من مرض السعار ليطمئن الجمهور ويتخلى عن العدائية الغير مبررة ضد هذه الحيوانات).
- (تركيز الجهود الرئيسية في برامج التعقيم على إناث الكلاب دون الذكور لتحقيق النتيجة المطلوبة من عملية خفض السعة الإنجابية)

- توجيه وزارتي البيئة والتنمية المحلية بالعمل على إخلاء وإزالة المقالب العشوائية للقمامة.
- توجيه وزراتي التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري والمالية بوجوبية تدبير الإعتمادات المالية لاحتياجات تمويل تنفيذ الخطة الموضوعة من قبل اللجنة التنسيقية العليا وفقاً للجدول الزمني المطروح ولا سيما خلال الأعوام المالية الأولى وذلك لحين تحقيق المستهدف.

ثالثاً: التوصيات الخاصة بالكلاب المملوكة:

- **الحد من استيرادها من خلال رفع الرسوم على استيراد الكلاب من الخارج على ان يكون جزء من الرسوم موجه لصالح مشروع الحد من تزايد الكلاب الضالة والتشديد على إجراءات تصدير الكلاب بالمعامل المركزية.**
- **منع استيراد الكلاب الشرسة.**
- **تفعيل القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٦ ولائحته التنفيذية بالقرار الوزاري رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ والتي تنص المادة 3 بضرورة أن تكون جميع الكلاب مكممة ومقودة بزمام اثناء سيرها في الإمكان العامة والطرق والا جاز ضبطها واعدمها.**
- **تعديل النصوص العقابية بحيث يكون صاحب الكلب مسئول مسئولية كاملة على سلوكيات كلبه وتوقع العقوبة عليه في حالة تعدي كلبه على الغير وتهديد سلامتهم وصحتهم على أساس أن الكلب إداه للجريمة مثله مثل السكين والمسدس.**
- **تفعيل قانون الضبطية القضائية للأطباء البيطريين لتمكينهم من ممارسة عملهم في المتابعة الصحية البيطرية لمراكز تدريب الكلاب ومزارع الكلاب والمحلات والأسواق التي تتعامل مع الحيوانات.**
- **إلزام جميع أصحاب الحيوانات الاليفة بترخيص حيواناتهم والتجديد كل سنة يعد اجراء الكشف الطبي وزيادة تكاليف استخراج الرخصة الي الضعف وتؤخذ هذه الزيادة لصالح مشروع الحد من تزايد الكلاب الضالة مع تطوير الرخصة لتصبح شريحة اليكترونية (كيروشيب).**

- إضافة رسوم عند تسجيل ادوية او تحصينات او إضافات اعلاف الخاصة بالحيوانات الاليفة لصالح مشروع الحد من تزايد الكلاب الضالة.
- اشراك العيادات الخاصة للحيوانات الاليفة بمنظومة ترخيص الكلاب مقابل تعاونهم مع المشروع.
- التي تشكل خطراً على الانسان ويتعلق الامر بالسلالات ستافور دشاير بول تيري والفصيلة الامريكية المعروفة بالبيت بول والماستيف والكلاب البوير بول والطوسا كما هو متبع في المغرب والامارات وبعض الدول الاوربية وأمريكا.
- تفعيل قانون رقم 53

رابعاً: التوصيات الخاصة بالكلاب الضالة:

- عمل نشاط توعية عن التعامل مع الكلاب في جميع مراحل التعليم المختلفة والنوادي ووسائل الاعلام.
- تفعيل اللجنة الخماسية والتي تتعاون مع جمعية الرفق بالحيوان والتي تبدأ بتوفير عربة جمع الكلاب بالمحافظات أو المحليات والتي تصطاد الكلاب الضالة ثم وضعها بأماكن لإيواءها بمنطقة صحراوية بعيدة عن المناطق العمرانية لحين التصرف معها بشكل علمي انساني مناسب والذي يكون بـــ: -
- دراسة جدوى إصدار قانون الرفق بالحيوان المقدم بمعرفة النقابة العامة للأطباء البيطرين والمجتمع المدني والذي يشمل على العديد من النقاط الهامة لحل لمشاكل الكلاب الضالة والمملوكة.
- التعاون مع معهد الامصال بالعباسية ومنظمة OIE لإنتاج لقاح السعار الفموي لتحصين الحيوانات البرية.
- **وأخيراً إلزام الوزير المختص بمتابعة مؤشرات الأداء والتقييم لتطبيق الخطة التنفيذية المنبثقة من توصيات هذا التقرير وإفادة مجلس النواب الموقر بتقرير ربع سنوي مبين به كافة التفاصيل المرتبطة بتطور هذا البرنامج.**

واللجنة أذ تعرض، تقريرها على المجلس الموقر، ترجو الموافقة عليه وعلى ما ورد من توصيات وإحالتها إلى الحكومة للعمل على تنفيذها.

رئيس اللجنة

مهندس/ أحمد السجيني